الصباح الاقتصادية
12
العدد 2859 - السنة العاشرة
الجمعة 10 ذو الحجة 1438 - الموافق 1 سبتمبر 2017
Friday 1 September 2017 - No.2859 - 10th Year

بانقضاء أغسطس 2017 انتهى الشهر الخامس من السنة المالية الحالية 2018/2017

«الشال»: برميل النفط الكويتي ارتفع خلال الشهر المنصرم 5.7 %

■ عدد السكان الإجمالي بلغ في نهاية يونيو 2017 نحو 4.438 ملايين نسمة

■ صافي ربح بنك برقان بعد خصم الضرائب بلغ 41.6 مليون دينار

قال تقرير «الشال» في بيانه الأسبوعي إنه بانتهاء شهر أغسطس 2017، انتهى الشهر الخامس من السنة المالية الحالية 2018/2017، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر أغسطس، معظمه، نحو 48.5 دولار أمريكي للبرميل، مرتفعا بما قيمته 2.6 دولار أمريكي للبرميل ، ونوه «الشال» إلى أن إحصاءات السكان والعمالة، الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية،تشير إلى أن عدد السكان الإجمالي في الكويت قد بلغ، في نهاية يونيو 2017، نحو 4.438 مليون نسمة، وقد سجل تعداد السكان في نصف عام نموا بنحو 0.6%، عن نهاية عام 2016 (1.2% المعدل السنوي المتوقع).

1 –النفط والمالية العامة – أغسطس 2017

بانتهاء شهر أغسطس 2017، انتهى الشهر الخامس من السنة المالية الحالية 2018/2017، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر أغسطس، معظمه، نحو 48.5 دولار أمريكي للبرميل، مرتفعا بما قيمته 2.6 دولار أمريكي للبرميل، أي ما نسبته نحو 5.7% عن معدل شهر يوليو البالغ نحو 45.9 دولار أمريكي للبرميل، وهو أعلى بنحو 3.5 دولار أمريكي للبرميل، أي بما نسبته نحو 7.8% عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 45 دولار أمريكي للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2017/2016، التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 44.7 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لشهر أغسطس 2017 أعلى بنحو 8.5% عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، ولكنه أدنى بنحو 22.5– دولار أمريكي للبرميل عن سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 71 دولار أمريكي وفقا لتقديرات وزارة المالية وبعد اقتطاع الـ10% لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

وطبقا للأرقام المنشورة في تقرير المتابعة الشهري لـلإدارة المالية للدولة –يوليو 2017/–2018 الصادر عن وزارة المالية، بلغت الإيرادات النفطية الفعلية، حتى نهاية شهر يوليو الفائت، نحو 4.335 مليار دينار كويتي، وعليه، فقد تبلغ جملة الإيرادات النفطية، لمجمل السنة المالية، نحو 12 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 0.3 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة والبالغة نحو 11.7 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 1.6 مليار دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية نحو 13.6 مليار دينار كويتي. وبمقارنة هذا الرقم، بأعلمانات

المصروفات البالغة نحو 19.9 مليار دينار كويتي، فمن المتوقع أن تحقق الموازنة العامة للسنة المالية 2018/2017 عجزا افتراضيا تراوح قيمته ما بين 6 إلى 6.5 مليار دينار كويتي. وإذا افترضنا توفيرا في جملة المصروفات بحدود 6.3% أسوة بالسنة المالية الفائتة، سوف تنخفض المصروفات الفعلية إلى نحو 18.6 مليار دينار كويتي، وهو مجرد تقدير، حينها سوف تسجل الموازنة العامة عجزا بحدود 5 مليار دينار كويتي.

2 – السكان والعمالة – يونيو 2017

تشير آخر إحصاءات السكان والعمالة، الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية، إلى أن عدد السكان الإجمالي في الكويت قد بلغ، في نهاية يونيو 2017، نحو 4.438 مليون نسمة، وقد سجل تعداد السكان في نصف عام نموا بنحو 0.6%، عن نهاية عام 2016 (1.2% المعدل السنوي المتوقع). وكان العبد الإجمالي للسكان قد حقق نموا موجبا، بنسبة 4.1%، في عام 2016، مقارنة بنحو 3.6%، و3.2%، و3.7% في الأعوام 2015 و2014 و2013، على التوالي.

وبلغت الزيادة المطلقة، خلال نصف عام، نحو 26.5 ألف نسمة، وكانت الزيادة المطلقة، لعام 2016، بكامله، نحو 172.1 ألف نسمة. وزاد عدد السكان الكويتيين خلال النصف الأول من عام 2017 بنحو 14.3 ألف نسمة، أي بنسبة نمو بنحو 1.1% (2.2% المعدل السنوي المتوقع)، ليبلغ إجمالي عددهم نحو 1.352 مليون نسمة، وارتفعت نسبة الكويتيين، من جملة السكان، من نحو 30.3%، في نهاية عام 2016، إلى نحو 30.5%، وفق الأرقام الأخيرة. ويفوق عدد الإناث الكويتيات، البالغ نحو 689 ألفاً، عدد الذكور، البالغ نحو 662.9 ألفا في المقابل. وزاد عدد السكان غير الكويتيين، بنحو 12.2 ألف نسمة، أي بمعدل نمو قاربت نسبته 0.4%. ويعتبر أدنى معدل نمو منذ عام 2010، وبلغ عددهم نحو 3.086 مليون نسمة، وبمعدل نمو سنوي مركب، خلال السنوات –2007 يونيو 2017، بلغ نحو 2.9%.

وبلغ إجمالي عدد العاملين في الكويت نحو 2.733 مليون عامل، أي ما نسبته نحو 61.6% من مجموع السكان، بينما بلغت هذه النسبة للكويتيين نحو 33.2% من إجمالي عدد السكان الكويتيين. ومن الملاحظ أن نسبة العاملين غير الكويتيين، من مجموع السكان غير الكويتيين، قد بلغت نحو 74%. وانخفضت نسبة العاملين الكويتيين، من مجموع عدد العاملين في الكويت، من نحو 16.5%، في ديسمبر 2016، إلى نحو 16.4% في يونيو عام 2017، وارتفعت نسبة عمالة الإناث، في جملة العمالة الكويتية، إلى نحو 48.4%، في نهاية الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، بعد أن كانت عند 48.3%، في نهاية العام الماضي، بينما بلغت نسبة عمالة الإناث، في جملة العمالة في الكويت، نحو 25.7%. وارتفع عدد العاملين الكويتيين، خلال النصف الأول من العام الحالي، بنحو 2.1 ألف عامل، ليبلغ عددهم نحو 449.2 ألف عامل، مرتفعا من نحو 447.1 ألف عامل في نهاية عام 2016. وبلغ عدد العاملين منهم، في الحكومة، نحو 345.1 ألف عامل، أي ما نسبته 76.8% من إجمالي عدد العاملين الكويتيين. وقد ارتفع عدد الوظائف للكويتيين خارج القطاع الحكومي بنحو 575 وظيفة، وبنسبة ارتفاع بلغت 0.6% خلال نصف سنة (1.2% المعدل المتوقع على أساس سنوي). ويعتقد أن بطالة الكويتيين السافرة قد انخفضت إلى نحو 14.3 ألف عامل، أي ما نسبته 3.2% من المجموع الكلي للعمالة الكويتية في 2017/06/30 مقارنة بنسبة 3.3% في نهاية عام 2016. وبلغ إجمالي عدد العاملين (كويتيين وغير كويتيين)، في القطاع الحكومي، نحو 489.7 ألف عامل، أي ما نسبته 11%، تقريبا، من حجم السكان الكلي، وبلغت نسبة الكويتيين –من العمالة الحكومية– نحو 70.5%.

3 – أداء بورصة الكويت – أغسطس 2017

كان أداء البورصة خلال شهر أغسطس، أداءً أكثر نشاطاً مقارنة مع شهر يوليو 2017، إذ ارتفعت كل من مؤشرات–السيولة–وعدد الصفقات المبرمة. وارتفعت قيمة المؤشر العام (الشال)، وكذلك ارتفعت المؤشرات الثلاثة للبورصة، ومعها ارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة –ثروة المستثمرين فيها– في ثمانية شهور بنحو 3.7 مليار دينار كويتي. وبلغت سيولة البورصة في أغسطس 2017 نحو 320.4 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 300.5 مليون دينار كويتي في شهر يوليو 2017، أي أنها ارتفعت بنحو 6.6%. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر أغسطس نحو 14.6 مليون دينار كويتي، مرتفعاً عن شهر يوليو بنحو 6.6%. وارتفع بنحو 121% عند مقارنته مع أغسطس 2016. وانخفض عدد الشركات المدرجة في البورصة خلال الشهر من 161 شركة إلى 160 شركة (انسحبت الشركة الكويتية لصناعة مواد البناء من الإدراج)، وبلغ حجم سيولة البورصة في ثمانية أشهر (أي في 168 يوم عمل) نحو 4.295 مليار دينار كويتي، وبلغ معدل قيمة التداول اليومي نحو 25.566 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 2.2 ضعف مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي لعام 2016، ونحو 2.3 ضعف مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للشهور الثمانية الأولى من عام 2016. ولازالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم يحصل سوى على 4.1% فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.5% فقط من تلك السيولة، وشركة واحدة من دون أي تداول. أما الشركات السائلة، فقد حصلت 15 شركة قيمتها السوقية تبلغ 1.8% فقط من قيمة الشركات المدرجة، على نحو 21.5% من سيولة البورصة. أما توزيع السيولة على فئات الشركات الأربعة في الشهور الثمانية الأولى من العام الجاري، فكان كالتالي:

10% الأعلى سيولة: ساهمت 18 شركة مدرجة بنحو 48.9% من القيمة السوقية للبورصة، بينما استحوذت على نحو 57.4% من سيولة البورصة، كان ضمنها 11 شركة كبيرة، بنحو 48.1% من القيمة السوقية لكل شركات السوق، وكان نصيبها 80.1% من سيولة تلك الفئة، و7 شركات صغيرة استحوذت على 19.9% من سيولة تلك الفئة، بينما قيمتها السوقية 0.8% فقط من قيمة كل شركات البورصة، وبينما حظيت شركات كبيرة بسيولة عالية تستحقها، لازال الانحراف كبيرا بإتجاه شركات صغيرة.

10% الأعلى قيمة سوقية: وساهمت تلك الفئة بنحو 72.1% من قيمة البورصة، واستحوذت على نحو 38.1% من سيولتها، ولكن، ضمنها كان إنحراف السيولة بائن لصالح 9 شركات، حيث حظيت بنحو 90.5% من سيولة تلك الفئة، تاركة نحو 9.5% من سيولة الفئة لـ9 شركات كبيرة أخرى.

10% الأدنى قيمة سوقية: وساهمت تلك الفئة بنحو 0.3% من قيمة البورصة، إلا أنها استحوذت على نحو 4.7% من سيولة البورصة، وضمنها حازت 13 شركة على 97.3% من سيولة تلك الفئة، بينما لم تحظى 5 شركات صغيرة أخرى سوى 2.7% فقط من سيولة الفئة، ذلك الإنحراف في السيولة ضمن الفئة، يوحي بارتفاع شديد لجرعة المضاربة على بعض شركاتها، وهو إنحراف قد يبدأ في الانحسار مع كل ضعف السيولة، ولكنه يعاود الظهور كلما ارتفعت السيولة.

سيولة قطاعات البورصة: في البورصة 5 قطاعات نشطة، تساهم بنحو 87.9% من قيمتها، وحازت على 92.3% من السيولة، بما يوحي بتناسق بين السيولة وثقل تلك القطاعات في قيمة البورصة. ولكن، ضمن تلك القطاعات كان هناك إنحراف في توجهات السيولة، فقطاع البنوك حاز على 26.5% من سيولة البورصة، أي بما يوازي 49.2% فقط من مساهمته في قيمتها، أي أن نصيبه من السيولة أقل من نصف مساهمته في القيمة. وقطاع الخدمات المالية، حاز على 25.2% من سيولة البورصة، بما يعادل نحو 2.9 ضعف مساهمته في قيمتها، بينما حاز القطاع العقاري على 19.3% من سيولة البورصة وبما يعادل 2.6 ضعف مساهمته في قيمتها. والقطاعين قطاعي مضاربة. أما بقية القطاعات السبعة، سائلة وغير سائلة، كلها حازت من السيولة نسبا مقاربة لمساهمتها في قيمة البورصة.

4 – نتائج بنك برقان – النصف الأول 2017

أعلن بنك برقان نتائج اعماله، للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك، بعد خصم الضرائب، بلغ نحو 41.6 مليون دينار كويتي، وبارتفاع بلغ نحو 11.2 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 37.1%، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2016، والبالغ نحو 30.3 مليون دينار كويتي. ويعود السبب في ارتفاع الأرباح الصافية للبنك إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، مقابل انخفاض في إجمالي المصروفات. وعليه، ارتفع الربح التشغيلي للبنك بنحو 12.3 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 71.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 59.3 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية، بنحو 9.2 مليون دينار كويتي، أي بنسبة بلغت نحو 8.1%، حين بلغت نحو 122.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 113.5 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2016. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 4.9 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 6.2%، وصولا إلى نحو 83.1 مليون دينار كويتي (ويشكل نحو 67.7% من إجمالي الإيرادات)، بعد أن كان عند نحو 78.1 مليون دينار كويتي (نحو 68.9% من الإجمالي)، وارتفع بند إيرادات الرسوم والعمولات بنحو 1.5 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 21.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 20.3 مليون دينار كويتي، بينما انخفض بند صافي إيرادات أرباح من عملات اجنبية بنحو 2.1 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 4.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 6.9 مليون دينار كويتي.

وانخفض إجمالي المصروفات التشغيلية للبنك، بنحو 3.1 مليون دينار كويتي، أو بنسبة 5.7% عندما بلغت نحو 51.1 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 54.2 مليون دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 41.7%، بعد أن بلغت نحو 47.8%. وانخفضت جملة المخصصات بنحو 924 ألف دينار كويتي أو نحو 3.7%، عندما بلغت نحو 24.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام الفائت عندما بلغت نحو 25.2 مليون دينار كويتي، وعليه، ارتفع هامش صافي الربح إلى نحو 25.4%، مقارنة بنحو 19.6%، خلال الفترة المماثلة من عام 2016.

وتظهر البيانات المالية انخفاض إجمالي موجودات البنك بنحو 11.3 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 0.2%، لتبلغ نحو 7.258 مليار دينار كويتي، مقابل نحو 7.269 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2016. لكنه ارتفع بنحو 75.9 مليون دينار كويتي، أي بنسبة بلغت نحو 1.1%، لو نمت مقارنته بإجمالي الموجودات للنصف الأول من عام 2016، حين بلغ نحو 7.182 مليار دينار كويتي. وانخفض بند المستحق من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بنسبة 16.2%، إلى نحو 122 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 629.4 مليون دينار كويتي (8.7% من إجمالي الموجودات)، بعد أن كان في نهاية عام 2016، نحو 751.4 مليون دينار كويتي (10.3% من إجمالي الموجودات)، وانخفض بنحو 5.2%، مقارنة مع نحو 663.9 مليون دينار كويتي (9.2% من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها من العام الماضي. وارتفع حجم محفظة القروض والسلفيات، بما قيمته 151.1 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 3.5%، وصولا إلى نحو 4.427 مليار دينار كويتي (61% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 4.276 مليار دينار كويتي (58.8% من إجمالي الموجودات)، في نهاية عام 2016، وارتفع بنحو 2.5%، أي نحو 109.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2016، حين بلغ نحو 4.318 مليار دينار كويتي (60.1% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي القروض والسلفيات إلى إجمالي الودائع والأرصدة نحو 76.8% مقارنة بنحو 73.3%.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت انخفاضا، بلغت قيمته 33.3 مليون دينار كويتي، ونسبته 0.5%، لتصل إلى نحو 6.390 مليار دينار كويتي، بعد أن كانت 6.423 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2016. ولو قارنا إجمالي المطلوبات مع الفترة نفسها من العام السابق، نلاحظ ارتفاعا بنحو 15.5 مليون دينار كويتي، أو نسبته 0.2%، حين بلغ آنذاك نحو 6.374 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 88% مقارنة بنحو 88.8%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن مؤشرات ربحية البنك، كلها، قد سجلت ارتفاعا، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2016، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 11.8%، مقابل 10.1%، وارتفع مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى نحو 39.6%، بعد إن كان عند 29.6%. وارتفع، أيضا، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA)، ليصل إلى نحو 1.1%، قياسا بنحو 0.9%. وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 15.7 فلس مقابل 12.2 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 10.4 مرة، (أي تحسن)، مقارنة بنحو 13.3 مرة، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم (EPS) بنحو 28.7%، مقابل ثبات السعر السوقي للسهم البالغ نحو 325 فلس للفترتين. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 0.81 مرة، مقارنة بنحو 0.83 مرة، للفترة نفسها، من العام السابق.

رسم بياني يوضح اجمالي الايرادات التشغيلية في النصف الأول من العام الحالي

رسم بياني يبين تعداد السكان والعمالة

■ إجمالي عدد العاملين في الكويت 2.733 مليون عامل

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان اداء بورصة الكويت، خلال الاسبوع الماضي (اربعة ايام تداول بمناسبة عيد الأضحى)، مختلطاً، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفعت قيمة المؤشر العام وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الاربعاء الماضي، قد بلغت نحو 417.6 نقطة. وبارتفاع بلغ قيمته 0.7 نقطة. ونسبته 0.2% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه. وارتفع بنحو 54.6 نقطة، أي ما يعادل 15% عن إقفال نهاية عام 2016.

أحد العمال في النفط